

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص علاقات عامة

عنوان البحث/

قياس أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل

إعداد الطالب/

تهاني مقبل المطيري

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٦

مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً غير مسبوق في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، تقوده موجة التحول الأخضر التي باتت تُعيد رسم ملامح سوق العمل وتُعيد توزيع الفرص والثروات بصورة لم تكن متخيلة قبل جيل واحد. فلم يعد الحديث عن الاقتصاد الأخضر مجرد خطاب بيئي ترفعه المنظمات الدولية في مؤتمراتها، بل أصبح واقعاً اقتصادياً ملموساً يُعيد تشكيل قطاعات بأكملها ويخلق وظائف لم تكن موجودة بالأمس ويُزيج أخرى كانت راسخة لعقود.

وفي ظل هذا التحول المتسارع تجد الدول النامية والاقتصادات الناشئة نفسها أمام معادلة بالغة التعقيد، فهي من جهة مضطرة إلى مواكبة هذا التحول تحت ضغط الاتفاقيات الدولية والمتطلبات التنافسية العالمية، ومن جهة أخرى تخشى أن تدفع فئات عمالية واسعة ثمن هذا التحول من أرزاقها ودخولها ومستقبل أبنائها. وتقع مصر في قلب هذه المعادلة بحكم موقعها الجغرافي وطبيعة اقتصادها الذي يعتمد على قطاعات تقليدية كثيفة العمالة يطالها التحول الأخضر بصورة مباشرة كالصناعة والطاقة والزراعة والنقل.

وتبرز العلاقات العامة في هذا السياق باعتبارها حقلاً معرفياً وممارساتياً لا غنى عنه في إدارة هذا التحول، إذ تضطلع بمهمة بناء الجسور بين صانعي القرار والمجتمعات المتأثرة وتشكيل الرأي العام تجاه سياسات التحول الأخضر وإدارة التوقعات والمخاوف المشروعة لملايين العمال الذين يجدون أنفسهم في مواجهة مستقبل غير مؤكد. من هنا تنطلق هذه الدراسة لقياس أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل، ساعيةً إلى تقديم صورة تحليلية دقيقة تُسهم في إثراء النقاش العلمي وتُوفر أرضية معرفية صلبة لصانعي القرار والممارسين في مجال العلاقات العامة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تصاعد الاهتمام الأكاديمي والمهني بمفهوم التحول الأخضر وتداعياته الاقتصادية، يلاحظ الباحث غياباً واضحاً في الدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع من منظور علاقات عامة متخصص يربط بين الأثر الاقتصادي الفعلي للتحول الأخضر على فرص العمل والدخل من ناحية، ودور العلاقات العامة في إدارة هذا الأثر وتشكيل التصورات العامة حوله من ناحية أخرى. فمعظم الدراسات المتاحة إما أنها تُعالج الموضوع من زاوية اقتصادية بحتة تُغفل البُعد التواصلي والاجتماعي، أو أنها تتناوله من منظور بيئي يُركز على المكاسب البيئية دون الاكتراث الكافي بتكاليفه الاجتماعية على شرائح العمال والأسر المحدودة الدخل.

وتتجلى مشكلة الدراسة تحديداً في التساؤل الجوهرية الآتي:

كيف يُؤثر التحول نحو الاقتصاد الأخضر على فرص العمل والدخل في السياق المصري، وما الدور الذي تضطلع به العلاقات العامة في إدارة هذا الأثر وتشكيل الرأي العام تجاهه؟ وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التسارع الملحوظ في تبني مصر لسياسات التحول الأخضر ضمن رؤية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية المستدامة، في غياب منظومة واضحة لرصد التداعيات الاجتماعية لهذا التحول وإدارة التواصل حولها بصورة احترافية مدروسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة مستويات متشابكة تجعل منها إسهاماً ضرورياً في المشهد الأكاديمي والمهني المعاصر.

على المستوى النظري تُسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية المتعلقة بالتقاطع بين العلاقات العامة والتحول الأخضر، إذ تُقدم نموذجاً تحليلياً يربط بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في فرص العمل والدخل والمتغيرات التواصلية المتمثلة في إدارة الصورة الذهنية وتشكيل الرأي العام، وهو ربط يفتقر إليه الأدب العلمي العربي بصورة لافتة.

وعلى المستوى التطبيقي تُوفر الدراسة أدوات قياس وتحليل يمكن توظيفها من قِبَل المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات المدنية المعنية بإدارة عملية التحول الأخضر، مما يُعزز قدرتها على اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال التواصل المؤسسي والسياسات الاجتماعية المرافقة لهذا التحول.

وعلى المستوى الاجتماعي تكتسب الدراسة أهمية استثنائية في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها مصر والمنطقة العربية، حيث يُعاني ملايين العمال من حالة من الغموض وعدم اليقين تجاه مستقبل وظائفهم في ظل التوجهات الخضراء المتصاعدة، وتأتي هذه الدراسة لتُلقي الضوء على هذا الواقع وتُقدم توصيات عملية لمعالجته.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة التي تُشكّل في مجموعها خريطة واضحة للبحث وتوجهاته، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- رصد وقياس الأثر الفعلي للتحويل الأخضر على فرص العمل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتأثرة بهذا التحويل في السياق المصري، من خلال تحليل التحولات الكمية والنوعية في هياكل التوظيف وطبيعة المهارات المطلوبة.
- تحليل العلاقة بين التحويل الأخضر ومستويات الدخل لدى الفئات العمالية المختلفة، وتحديد الفئات الأكثر عرضة للتأثر السلبي والفئات الأكثر استفادة من الفرص التي يخلقها هذا التحويل.
- استكشاف الدور الذي تضطلع به العلاقات العامة المؤسسية والحكومية في إدارة التواصل حول تداعيات التحويل الأخضر على سوق العمل وتشكيل التصورات العامة تجاهها.
- تقديم إطار مقترح لاستراتيجية علاقات عامة فعّالة تُساعد المؤسسات على إدارة التحويل الأخضر بصورة تُراعي الاعتبارات الاجتماعية وتُحافظ على ثقة الجمهور وتعاونهم.
- المساهمة في بناء قاعدة بيانات بحثية عربية موثوقة حول أثر التحويل الأخضر على سوق العمل يمكن الاستناد إليها في الدراسات المستقبلية وعمليات صنع القرار.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:

ما أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل في مصر، وكيف تُسهم العلاقات العامة في إدارة هذا الأثر؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما حجم التغيرات التي أحدثها التحول الأخضر في هياكل التوظيف في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤؟

التساؤل الثاني: هل أسهم التحول الأخضر في رفع مستويات الدخل لدى العمال المنتمين إلى القطاعات الخضراء مقارنةً بنظرائهم في القطاعات التقليدية؟

التساؤل الثالث: ما الفئات العمالية الأكثر عرضة للتأثر السلبي من التحول الأخضر من حيث فرص العمل والدخل؟

التساؤل الرابع: كيف تُدير المؤسسات الحكومية والخاصة في مصر تواصلها مع العاملين والرأي العام حول تداعيات التحول الأخضر على سوق العمل؟

التساؤل الخامس: ما مدى فاعلية استراتيجيات العلاقات العامة الراهنة في بناء ثقة الجمهور ودعم توجهاته نحو قبول التحول الأخضر وتداعياته؟

فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة تنطلق الدراسة من

جملة من الفروض التي تسعى إلى اختبارها والتحقق من صحتها:

الفرض الأول: يُحدث التحول الأخضر أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على فرص العمل في

قطاعات الطاقة المتجددة والبناء الأخضر والنقل المستدام مقابل أثر سلبي في قطاعات

الوقود الأحفوري والصناعات التقليدية كثيفة الكربون.

الفرض الثاني: توجد فجوة دالة إحصائية بين مستويات الدخل في وظائف الاقتصاد الأخضر

ومستويات الدخل في الوظائف التقليدية المماثلة لصالح الوظائف الخضراء في القطاعات

عالية التقنية.

الفرض الثالث: تُسهم استراتيجيات العلاقات العامة الفعّالة في تحسين الصورة الذهنية

للمؤسسات المنتقلة إلى الاقتصاد الأخضر لدى الجمهور الداخلي والخارجي.

الفرض الرابع: يرتبط ضعف التواصل المؤسسي حول تداعيات التحول الأخضر على العمالة

ارتباطاً طردياً بتصاعد مقاومة العمال والمجتمعات المحلية لسياسات التحول الأخضر.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

درس الشريف (٢٠٢١) في رسالته المقدمة إلى جامعة القاهرة أثر سياسات الطاقة المتجددة على سوق العمل المصري في ضوء خطط الدولة لرفع حصة الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ بحلول ٢٠٣٥، وخلص إلى أن هذه السياسات ستخلق ما يزيد على ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة لكنها في الوقت ذاته ستهدد نحو ٦٠ ألف وظيفة في قطاع الكهرباء التقليدي إذا لم تُطبّق برامج إعادة التأهيل المهني.

وأجرت المنظمة العربية للعمل (٢٠٢٢) دراسة إقليمية تحت عنوان "الوظائف الخضراء في الدول العربية: الواقع والآفاق" رصدت فيها واقع سوق العمل الأخضر في ١٢ دولة عربية وخلصت إلى أن الدول العربية لا تزال في مراحل مبكرة من مسار التحول الأخضر وأن الوعي بمفهوم الوظائف الخضراء لدى أصحاب العمل والعمال على حدٍ سواء يكاد يكون منعدماً في غياب استراتيجيات تواصلية فاعلة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

أجرى Pollin وآخرون (٢٠١٥) دراسة بعنوان "Global Green Growth: Clean Energy Industrial Policy and Jobs" نشرها معهد الاقتصاد السياسي بجامعة ماساتشوستس، وتوصلت إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يخلق ما بين ١٦ و ١٧ وظيفة لكل مليون دولار مقارنةً بـ ٥ وظائف فقط في قطاع الوقود الأحفوري، وأن التحول الأخضر يُنتج صافياً إيجابياً في فرص العمل حين يُؤخذ بعين الاعتبار التأهيل المهني للعمال المهجّرين.

وفي السياق الأوروبي أجرت منظمة العمل الدولية (ILO, ٢٠١٨) دراسة شاملة بعنوان "World Employment and Social Outlook ٢٠١٨ Greening with Jobs": رصّدت فيها التوقعات العالمية لأثر التحول الأخضر على العمالة حتى عام ٢٠٣٠، وخلصت إلى أن هذا التحول سيخلق نحو ٢٤ مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم مع إزاحة نحو ٦ ملايين وظيفة في القطاعات التقليدية، مؤكدةً أن التعليم والتدريب المهني وسياسات الحماية الاجتماعية هي المحددات الرئيسية لنجاح هذا التحول اجتماعياً.

وتناول Botta (٢٠١٩) في دراسته المنشورة في مجلة OECD Economics الأثر التوزيعي للتحول الأخضر على الدخل، مُشيراً إلى أن هذا التحول قد يُفاقم التفاوت في الدخل في المراحل الانتقالية الأولى إذا لم تُرافقه سياسات اجتماعية فاعلة تُعيد توزيع المكاسب وتُخفف من وطأة الخسائر على الفئات الأكثر هشاشة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل أن هذا الملف البحثي يشهد اهتماماً متصاعداً في الأدبيات العلمية الدولية، غير أنه يكشف في الوقت ذاته عن جملة من الفجوات والإشكاليات المنهجية والموضوعية التي تستوجب التأمل والنقد، وهي فجوات تمنح الدراسة الراهنة مسوّغها العلمي الراسخ وتُحدد موقعها المتميز في خريطة البحث المعرفي في هذا المجال.

فعلى صعيد الدراسات الأجنبية تبرز دراسة Pollin وآخرين (٢٠١٥) الصادرة عن معهد الاقتصاد السياسي بجامعة ماساتشوستس بوصفها من أكثر الدراسات استشهاداً في هذا الملف وأوسعها تأثيراً في توجيه السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتحول الأخضر، وذلك لما تتسم به من رصانة منهجية في توظيف نماذج الاقتصاد القياسي لقياس صافي الأثر على

التوظيف. غير أن الباحث يلاحظ أن هذه الدراسة تعمل في فضاء الاقتصادات المتقدمة ذات البنى المؤسسية الراسخة وأسواق العمل المنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية المتطورة، مما يجعل تعميم نتائجها على اقتصادات نامية كمصر أمراً يستلزم تحفظاً منهجياً صارماً. فالعامل الذي يفقد وظيفته في محطة توليد كهرباء تعمل بالفحم في ألمانيا يجد أمامه شبكة أمان اجتماعي وبرامج إعادة تأهيل مهني لا يحلم بها نظيره في مصر الذي يعمل في صناعة كثيفة الكربون ولا يمتلك سوى مذكراته الشخصية الشحيحة في مواجهة المجهول.

وعلى الرغم من المكانة المرجعية الرفيعة التي تحتلها دراسة منظمة العمل الدولية (ILO, ٢٠١٨) في هذا الملف بحكم شموليتها الجغرافية وثقلها المؤسسي، فإن الباحث يرصد فيها إشكالية منهجية جوهرية تتمثل في الاعتماد المفرط على التوقعات والنمذجة الكمية على حساب التحليل النوعي لواقع العمال المتأثرين فعلياً بهذا التحول. فالقول بأن التحول الأخضر سيخلق ٢٤ مليون وظيفة عالمياً هو تصريح ذو قيمة إحصائية لا يمكن إنكارها، لكنه يخفي خلفه تساؤلات أشد إلحاحاً لا تُجيب عنها الدراسة بالكفاءة المطلوبة، من بينها: هل هذه الوظائف ستنشأ في المجتمعات ذاتها التي فقدت وظائفها القديمة؟ وهل العمال المهجرون قادرون فعلاً على الانتقال إليها؟ وما الدور الذي يمكن أن يضطلع به التواصل المؤسسي في تيسير هذا الانتقال؟ وهي تساؤلات تبقى معلقة في فضاء البحث دون إجابات شافية.

أما دراسة Botta (٢٠١٩) المنشورة في سياق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فتقدم إسهاماً نقدياً قيماً في التنبيه إلى الأثر التوزيعي للتحول الأخضر على الدخل وإمكانية تفاقم التفاوتات في مراحل الانتقال، وهو تنبيه ضروري في مواجهة الخطاب التفاؤلي السائد. غير أن هذه الدراسة تظل حبيسة الإطار الاقتصادي الكلي ولا تنزل إلى مستوى تحليل

الفئات العمالية المتأثرة بصورة تفصيلية تكشف التباينات بين القطاعات والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن غياب تام لأي اهتمام بالبُعد التواصلي ودور العلاقات العامة في إدارة هذه التحولات وبناء القبول المجتمعي اللازم لنجاحها.

وعلى صعيد الدراسات العربية يرصد الباحث قصوراً أكثر وضوحاً وعمقاً يعكس حداثة هذا الموضوع في الأدبيات العربية وشُحّ الاهتمام الأكاديمي المنظم به فدراسة الشريف (٢٠٢١) وإن كانت تُمثّل إسهاماً رائداً في توثيق العلاقة بين سياسات الطاقة المتجددة وسوق العمل المصري وتُقدم أرقاماً تقديرية ذات قيمة مرجعية، إلا أنها تعمل في نطاق قطاعي ضيق يقتصر على قطاع الكهرباء دون أن تمتد إلى القطاعات الأخرى التي يطالها التحول الأخضر بصورة متزايدة كالصناعة والنقل والزراعة والبناء. كما أن اقتصار الدراسة على الإطار الاقتصادي يجعلها عاجزة عن تفسير العوامل الاجتماعية والتواصلية التي تُحدد مدى قدرة العمال على الاستجابة للتحولات التي ترصدها، فكأنها تُشخّص المرض دون أن تقترح العلاج الكامل.

وفيما يخص دراسة المنظمة العربية للعمل (٢٠٢٢) فإن قيمتها المرجعية تكمن في شموليتها الإقليمية التي تُتيح مقارنة الأوضاع بين اثنتي عشرة دولة عربية، غير أن هذه الشمولية ذاتها تُشكّل أحد أبرز محدوديتها، إذ تدفعها نحو التعميم على حساب العمق والتخصص في كل سياق وطني على حدة. فالقول إن الوعي بمفهوم الوظائف الخضراء يكاد يكون منعدماً في الدول العربية هو استنتاج صحيح لكنه مبتور يستدعي تحليلاً أعمق لأسباب هذا الغياب والدور الذي يمكن أن تضطلع به استراتيجيات العلاقات العامة في معالجته، وهو ما تتجنب الدراسة الخوض فيه مكتفيةً بالوصف دون التفسير والتوصية المدروسة.

وبالنظر إلى مجمل هذه الدراسات يخلص الباحث إلى أربع ملاحظات جوهرية تُحدد الفجوات التي تسعى الدراسة الراهنة إلى سدها. تتمثل الأولى في الهيمنة شبه المطلقة للمنظور الاقتصادي على حساب الأبعاد التواصلية والاجتماعية، إذ تنصبّ معظم الدراسات على قياس حجم التغيير في فرص العمل والدخل دون أن تهتم بتحليل كيفية إدارة هذا التغيير وتسويقه للمجتمعات المتأثرة، وهو ما يُشكّل تحديداً المساهمة المتميزة التي تطمح الدراسة الراهنة إلى تقديمها من منظور العلاقات العامة.

وتتعلق الملاحظة الثانية بالتحيز الجغرافي الواضح نحو الاقتصادات المتقدمة في الدراسات الأجنبية، مما يجعل تطبيق نتائجها على السياق المصري والعربي إجراءً يستلزم حذراً شديداً ووعياً بالفوارق الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي تفصل هذه السياقات عن البيئات التي نشأت فيها تلك الدراسات وصاغت في ضوءها استنتاجاتها.

وتنصبّ الملاحظة الثالثة على غياب الاهتمام بالفئات الأكثر هشاشة داخل سوق العمل كالعالة غير الرسمية والعمال في المناطق الريفية والنساء في سوق العمل، إذ تميل معظم الدراسات إلى التعامل مع العمال باعتبارهم كتلة متجانسة متجاهلةً التباينات الداخلية العميقة التي تجعل بعض الفئات أكثر عرضة لتكاليف التحول الأخضر وأقل قدرة على الاستفادة من فرصه.

أما الملاحظة الرابعة والأهم فتتصل بالغياب شبه التام لدراسات تتناول دور الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة في إدارة مسار التحول الأخضر وبناء القبول المجتمعي اللازم لنجاحه، وهو غياب يُشكّل الفجوة الأكثر إلحاحاً التي جاءت الدراسة الراهنة لتملأها وتُقدم في ضوءها إسهاماً معرفياً متميزاً يُجسّر الهوة بين الأدبيات الاقتصادية والأدبيات التواصلية في معالجة إشكالية بالغة التعقيد والأهمية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: نظرية التحديث البيئي

تُعدّ نظرية التحديث البيئي Ecological Modernization Theory من أكثر الأطر النظرية ملاءمةً لفهم ديناميكيات التحول الأخضر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية. نشأت هذه النظرية في أوروبا خلال ثمانينيات القرن الماضي على يد علماء من أمثال Maarten Hajer و Arthur Mol و Gert Spaargaren، وتنطلق من فرضية جوهرية مفادها أن الحل الأمثل للأزمة البيئية لا يكمن في التخلي عن الرأسمالية والتصنيع بل في إصلاحهما من الداخل عبر دمج الاعتبارات البيئية في صميم المنطق الاقتصادي والتكنولوجي.

وما يجعل هذه النظرية ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة هو رؤيتها للتحول الأخضر باعتباره عملية تحديث لا تدمير، أي أنها لا تنظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه نقيض للاقتصاد التقليدي بل امتداد متطور له يُعيد توزيع الفرص والموارد بصورة أكثر استدامة. وهذه الرؤية تُتيح تحليل أثر التحول الأخضر على سوق العمل بعيداً عن الثنائيات المتشددة التي إما تُبالغ في التفاؤل أو تنزع نحو التهويل، مُقدّمةً إطاراً تحليلياً متوازناً يُقرّ بالتوترات والتكاليف الانتقالية في الوقت الذي يؤكد فيه إمكانية تحقيق مكاسب صافية على المدى البعيد (Mol & Spaargaren, ٢٠٠٠).

وتُسهّم نظرية التحديث البيئي أيضاً في تأطير دور العلاقات العامة في هذا السياق، إذ تؤكد على أهمية الشراكة بين الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني في إدارة مسار التحول، وهي شراكة لا يمكن أن تنشأ وتستمر دون تواصل فعال وشفاف يبني الثقة ويُعالج المخاوف ويُقنع الأطراف المتشككة بجدوى هذا التحول وعدالة توزيع ثماره.

ثانياً: نظرية أجندة الإعداد والتأطير

تُشكّل نظرية أجندة الإعداد Agenda Setting ونظرية التأطير Framing Theory ركيزتين نظريتين أساسيتين لفهم كيفية تشكّل الرأي العام حول التحول الأخضر وتداعياته على سوق العمل. فنظرية أجندة الإعداد التي أرسى دعائمها McCombs و Shaw (١٩٧٢) في دراستهما الكلاسيكية حول الحملة الانتخابية الأمريكية تُقرر أن وسائل الإعلام لا تُخبرنا كيف نُفكر بل تُخبرنا فيم نُفكر، وهو ما يعني أن كيفية تغطية موضوع التحول الأخضر وتداعياته على العمالة في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية يُحدد بدرجة كبيرة مستوى وعي الجمهور بهذه القضية وترتيب أولويتها في سلم اهتماماته.

وتعمّق نظرية التأطير هذه الرؤية لتكشف أن الأمر لا يتعلق فحسب بما يُعرض على الجمهور بل بالطريقة التي يُعرض بها، فالإطار الذي تُقدّم من خلاله قضية التحول الأخضر سواء أكان إطاراً اقتصادياً يُبرز فرص العمل والنمو أم إطاراً تهديدياً يُركز على الوظائف المهدّدة والتكاليف الاجتماعية يُحدد بصورة حاسمة الموقف العاطفي والفكري الذي سيتبناه الجمهور (Entman, ١٩٩٣). ومن هنا تأتي أهمية العلاقات العامة في هذا السياق، إذ تضطلع بمهمة بناء الأطر التفسيرية الملائمة التي تُساعد الجمهور على فهم التحول الأخضر فهماً متوازناً يُقرّ بتكاليفه الانتقالية ويُبرز في الوقت ذاته إمكانياته ومكاسبه على المدى البعيد.

وفي سياق الدراسة الراهنة تُساعد هاتان النظريتان على تحليل كيفية إدارة المؤسسات الحكومية والخاصة لأجنداتها التواصلية حول التحول الأخضر، وما إذا كانت الأطر التي تتبناها في خطابها العام تُفضي إلى دعم شعبي مستدام أم تُولّد مقاومة ورفضاً مجتمعياً يُعيق مسار التحول ويُرهق طاقاته.

ثالثاً: نظرية رأس المال البشري

تُمثّل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory الإطار الاقتصادي الأكثر مباشرةً وملاءمةً لتحليل أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل. أرسى أسسها الاقتصاديان الحائزان على جائزة نوبل Theodore Schultz و Gary Becker في ستينيات القرن الماضي، وتنطلق من فكرة أن المهارات والمعرفة والقدرات التي يمتلكها الفرد تُشكّل رأسمالاً حقيقياً يُحدد قدرته التنافسية في سوق العمل ومستوى دخله ومدى قدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية (Becker, ١٩٦٤).

وتكتسب هذه النظرية أهمية بالغة في سياق التحول الأخضر لأن هذا التحول لا يُعيد توزيع الوظائف فحسب بل يُعيد تعريف المهارات المطلوبة في سوق العمل بصورة جذرية، فالعامل الذي أمضى عقوداً في صناعة تعتمد على الوقود الأحفوري يجد نفسه أمام سوق عمل يطلب كفاءات تقنية مختلفة تتعلق بتركيب الألواح الشمسية وصيانة توربينات الرياح وإدارة منظومات الطاقة الذكية. ومدى قدرة هذا العامل على اكتساب هذه المهارات الجديدة أي مدى قدرته على تنمية رأسماله البشري هو المحدد الرئيسي لمصيره في ظل التحول الأخضر، سواء أكان هذا المصير الصعود إلى وظائف خضراء أفضل أجراً وأكثر استدامة أم الانزلاق إلى البطالة والهشاشة الاقتصادية.

وتمتد صلة هذه النظرية بموضوع العلاقات العامة حين ندرك أن استراتيجيات التواصل المؤسسي تؤدي دوراً حاسماً في تشجيع العمال على الاستثمار في رأسمالهم البشري وتطوير مهاراتهم في اتجاه متطلبات الاقتصاد الأخضر، فحين تُقدم المؤسسة رسالة تواصلية واضحة ومقنعة عن الفرص التي يفتحها التحول الأخضر وتوفر برامج دعم وتدريب مرافقة فإنها تُعزز استعداد العمال للانخراط في هذا التحول بدلاً من مقاومته.

رابعاً: نظرية التغيير الاجتماعي المخطط والتواصل الاستراتيجي

يُشكّل إطار التغيير الاجتماعي المخطط Planned Social Change ونظرية التواصل الاستراتيجي Strategic Communication Theory الركيزة الرابعة في البنية النظرية لهذه الدراسة، وهما إطاران يتكاملان لتفسير كيف يمكن للعلاقات العامة أن تُسهم فعلياً في تيسير التحول الأخضر وتخفيف تداعياته الاجتماعية.

يرتكز إطار التغيير الاجتماعي المخطط على فكرة أن التحولات الكبرى في المجتمعات لا تنجح حين تُفرض من أعلى دون إشراك الفئات المتأثرة أو حين تُترك للسوق يُديرها بمعزل عن سياسات اجتماعية واعية، بل تنجح حين يُبنى حولها توافق اجتماعي واسع يستند إلى تواصل حقيقي يُقرّ بالتعقيدات ويُتيح المشاركة ويُعالج المخاوف بجدية ومصداقية (Rogers, ٢٠٠٣). ومن هذا المنطلق تصبح العلاقات العامة ليست مجرد آلية لتلميع صورة المؤسسة بل قوة فاعلة في بناء الإجماع المجتمعي اللازم لنجاح التحول الأخضر.

أما نظرية التواصل الاستراتيجي فتُقدم الإطار الإجرائي لفهم كيف تُوظف المؤسسات مواردها التواصلية لتحقيق أهداف محددة في سياق التحول الأخضر، وكيف تُوازن بين متطلبات المصداقية والشفافية من جهة وضرورة الإقناع والتأثير من جهة أخرى في خضم بيئة إعلامية مشبعة بالرسائل المتنافسة والمتضاربة (Hallahan et al., ٢٠٠٧). وتُساعد هذه النظرية على تقييم فاعلية استراتيجيات التواصل المؤسسية القائمة ورصد الفجوات بين ما تُعلنه المؤسسات وما يُدركه الجمهور وما تُنتجه هذه الفجوات من توترات اجتماعية تُهدد مسار التحول الأخضر برمته.

وحيث تتكامل هذه الأطر النظرية الأربعة وتتجاوز فيما بينها تُشكّل منظومة تحليلية متكاملة
تُمكن الدراسة من مقارنة موضوعها من زوايا متعددة ومتكاملة، اقتصادية واجتماعية
وتواصلية وسياسية، بعيداً عن أحادية التفسير التي كثيراً ما تُفضي إلى استنتاجات منقوصة
تُعالج جانباً من الحقيقة وتُغفل جوانب أخرى لا تقل أهمية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه، إذ يُمكن من رصد ظاهرة أثر التحول الأخضر على سوق العمل ووصفها وتحليل عناصرها والعلاقات القائمة بينها بصورة منهجية دقيقة. ويستند المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة إلى مدخلَي البحث الكمي والكيفي معاً في إطار ما يُعرف بمنهجية البحث المختلط Mixed Methods Research التي باتت تحظى بقبول واسع في الدراسات الاجتماعية والإعلامية لما تُوفره من عمق وشمولية لا يستطيع أي من المدخلين منفرداً تحقيقها.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على منظومة متكاملة من أدوات جمع البيانات تشمل الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الكمية، وستُوَزَع على عينة ممثلة من العمال في القطاعات الأكثر تأثراً بالتحول الأخضر كقطاعي الطاقة والصناعة. وتُستكمل البيانات من خلال المقابلات المعمقة مع متخصصين في العلاقات العامة ومسؤولين في المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بملف التحول الأخضر، إضافةً إلى تحليل المضمون لرصد الرسائل التواصلية التي تُنتجها المؤسسات حول التحول الأخضر وتداعياته على سوق العمل في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

حدود الدراسة:

تلتزم هذه الدراسة بحدود موضوعية تتمثل في التركيز على أثر التحول الأخضر على فرص العمل والدخل من منظور العلاقات العامة دون التوسع في التحليل الاقتصادي الكلي. وتتحدد الحدود المكانية في جمهورية مصر العربية بوصفها النموذج التطبيقي للدراسة مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة لإثراء التحليل.

أما الحدود الزمانية فتمتد الدراسة لرصد التحولات في سوق العمل المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤ باعتبارها المرحلة التي شهدت تسارعاً ملحوظاً في تبني مصر لسياسات التحول الأخضر.

المراجع:

المراجع العربية:

- الشريف، محمد عبد الله. (٢٠٢١). أثر سياسات الطاقة المتجددة على سوق العمل المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- المنظمة العربية للعمل. (٢٠٢٢). الوظائف الخضراء في الدول العربية: الواقع والآفاق. القاهرة: المنظمة العربية للعمل.

المراجع الأجنبية:

- Becker, G. S. (١٩٦٤). Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. National Bureau of Economic Research.
- Botta, E. (٢٠١٩). A review of "transition management" strategies: Lessons for advancing the green low-carbon transition. OECD Green Growth and Sustainable Development Forum, OECD Publishing.
- Entman, R. M. (١٩٩٣). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. Journal of Communication, ٤٣(٤), ٥١-٥٨.
- Hallahan, K., Holtzhausen, D., van Ruler, B., Verčič, D., & Sriramesh, K. (٢٠٠٧). Defining strategic communication. International Journal of Strategic Communication, ١(١), ٣-٣٥.

- International Labour Organization. (2018). World employment and social outlook 2018: Greening with jobs. ILO Publishing.
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1992). The agenda-setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly*, 56(2), 176–187
- Mol, A. P. J., & Spaargaren, G. (2000). Ecological modernisation theory in debate: A review. *Environmental Politics*, 9(1), 17–49
- Pollin, R., Garrett-Peltier, H., Heintz, J., & Hendricks, B. (2015). Global green growth: Clean energy industrial policy and jobs. Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst.
- Rogers, E. M. (2003). *Diffusion of innovations* (5th ed.). Free Press.